

١٩٤٤ والتي كان لها هدفان رئيسيان (١) تمكين شركات النفط الاميركية من ان يكون لها المزيد من حرية الوصول الى نفط الشرق الاوسط ، (٢) اقتراح كيف يمكن ربط العرض بالطلب بغية دعم الادارة النظامية لدرجة النفط الدولية . ونجم عن عدم ابرام الاتفاقية تفويض الوظيفة العالمية لآلية تخصيص الانتاج الى الشركات الكبرى بمساعدة الحكومة الاميركية . وارتكز النظام على الافتراضيين الأساسيين التاليين : (١) ان الشركات كانت ادوات للسياسة الخارجية الاميركية ، (٢) ان مصالح الشركات كانت متطابقة مع المصلحة القومية للولايات المتحدة . وحددت اهداف السياسة الخارجية الاميركية آنذاك على انها :

(١) ان الولايات المتحدة رغبت في توفير امداد ثابت من النفط لاوروبا واليابان باسعار معقولة .

(٢) ان يصار الى المحافظة على الحكومات المستقرة في البلدان المنتجة للنفط غير الغربية .

(٣) ان تكون الشركات التي لها قواعد اميركية قوة مهيمنة في نفط العالم . ان اهداف السياسة الخارجية الاميركية التي عبرت عنها وزارتا الخارجية والدفاع في تقرير رفع في العام ١٩٥٣ الى مجلس الامن القومي هي نفسها الآن في العام ١٩٧٩ كما كانت في العام ١٩٥٣ . كما لا يجب على المرء ان يتوقع تغيرها . بل على العكس فان الأهمية الحاسمة للنفط لا من أجل اقتصادات أوروبا واليابان فحسب ، ولكن الآن من أجل الولايات المتحدة نفسها ، من شأنها أن تجعل هذه الأهداف حتى أكثر أهمية ، وبما ان الدفع الرئيسي لسياسة النفط الاجنبي الاميركية يبقى هو نفسه ، فانه من المناسب للحالة الراهنة على ما اعتقد ان استشهد ببعض النقاط الأكثر أهمية من تقرير العام ١٩٥٣ .

قال التقرير ، الذي اعد لايقاف العملية القضائية التي كانت تقوم بها وزارة العدل لمقاضاة الشركات الكبرى لخرقها القانون الاميركي في عملياتها الخارجية ، ان ثمة خطرا جديا بأن محاكمة شركات النفط ستكون مضرّة باهداف السياسة الخارجية الاميركية - ومضى التقرير مؤكدا ان الاقتصادات الصناعية المعقدة للعالم الغربي معتمدة اعتمادا مطلقا على وفرة مستمرة لمصدر الطاقة الاساسي هذا . وبما ان النفط هو المصدر الرئيسي للدخل والثروة في بلدان الشرق الاوسط ، فذلك يعني ان وجودها الاقتصادي والسياسي يعتمد على المعدل والشروط التي يتم بها إنتاج النفط . وهذا يعني ان « عمليات النفط الاميركية هي عمليا أدوات لسياستنا الخارجية نحو هذه البلدان » . و « احدى النتائج الطبيعية الرئيسية لهذا الامر هي حقيقة ان الانماء الاقتصادي الداخلي لهذه البلدان يعتمد الى حد كبير على سياسة عمليات شركات النفط » . وبما ان معدل النمو الاقتصادي يعتمد الى درجة مهمة على السياسات التي تنتهجها شركات النفط ، فانها بالتالي « تستطيع ان تساعد او تؤذي الاستقرار السياسي الذي نحتاج اليه في المنطقة » . ووفقا للتقرير كانت عمليات الشركات مهمة ايضا لاهداف السياسة الخارجية الاميركية بطريقة جوهرية اكثر اذ « ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سيكونان في الوقت الحالي ولفترة مقبلة من الوقت منهيكين في صراع لاقتناص تأييد وولاء الجماعات السياسية في جميع أنحاء العالم الحر . وسوف نقدم الحجج والبراهين من أجل قضية حرية الفرد وكرامته وحرية الاعمال الحرة . وتتبعي معالجة نشاطات الحكومة الاميركية في النفط بطريقة من شأنها تجنب اعطاء القوة للادعاء بان النظام الاميركي هو نظام امتيازات واحتكارات وامبريالية » .